# قراءة نقدية في تقرير: تصويب الاونروا ـ
# إصلاح النظام المختل للأمم المتحدة الخاص بإعانة اللاجئين الفلسطينيين

**تأليف : جيمس. ج. لندسي**
**منشورات : معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، يناير ٢٠٠٩**
**ترجمة : اللواء المتقاعد عمر احمد عاشور**
**منشورات : مركز التخطيط الفلسطيني، سلسلة ترجمات استراتيجية، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٩، غزة.**

## قراءة : ناهـض زقـوت (*)

يكتشف القارئ فور الانتهاء من قراءة هذا التقرير أن ثمة ثلاث مسائل ينطلق من خلالها التقرير:

١ـ إن هذا التقرير موجه إلى الإدارة الأمريكية ويحرضها بشكل سافر ضد وكالة الغوث (الاونروا) وضد اللاجئين الفلسطينيين.

٢ـ إن هذا التقرير غير محايد، فهو منحاز إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الاونروا واللاجئين الفلسطينيين.

٣ـ إن هذا التقرير ينطلق من موقف سياسي للمؤلف تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي عامة وقضية اللاجئين الفلسطينيين خاصة، أكثر منه دراسة بحثية لتقييم عمل الاونروا.

يأتي هذا التقرير في ستة فصول تناقش قضايا متعلقة بالاونروا واللاجئين الفلسطينيين، غير أنه لا ثمة فصل متميز بين تلك الفصول بل هي متداخلة ومكثفة الرؤية والعبارات، غير أن الفصل السادس هو من أهم فصول التقرير لأنه يستخلص ما استعرضه في الفصول السابقة، ويقدم من خلالها المقترحات والتوصيات الموجهة للإدارة الأمريكية.

وقبل الدخول في استعراض طروحات التقرير نقف عند مؤلف التقرير، وأهدافه من وضع هذا التقرير، وأسباب توجهه للإدارة الأمريكية لكي تتخذ موقفا حازما ضد الاونروا وسياستها مع اللاجئين الفلسطينيين.

**مؤلف التقرير:**

شغل جيمس لندسي قبل أن يعمل باحثا في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، مستشارا قانونيا لدى وكالة الغوث (الاونروا) من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، وأشرف على جميع نشاطات الاونروا القانونية في أماكن عملياتها.

أما **أهدافه المعلنة** لوضع هذا التقرير، يقول: انه لا يوجد دراسات عن الاونروا من قبل مؤلفين على دراية بوضعها الداخلي، كما لا توجد دراسات تلقي الضوء على علاقة الاونروا مع الولايات المتحدة. ويشير إلى دراستين وضعتا عن الاونروا، ويعتبرهما متعاطفتين، أي لا تحمل

رؤية نقدية لعمل الاونروا. أما هو ومن خلال موقعه الحساس في الاونروا، كما يذكر، يشير إلى أنه كان على إطلاع واسع حول معلومات وتقارير عن أعمال الاونروا الداخلية وشرعية الاتهامات التي تحط من قدرها.

**تعليق :**

قارئ التقرير لا يلمس مثل هذه الاطلاعات للمؤلف، وخصوصا الدراسات التي تناولت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للاجئين في مناطق اللجوء، وخاصة في قطاع غزة الذي يعاني من البؤس والفاقة أكثر من غيرة نتيجة أوضاعه السياسية، وقد صدرت عدة تقارير عن البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الفافو، ومكتب المنسق العام الأمم المتحدة بغزة، كلها تشير إلى الأوضاع المعيشية الصعبة التي يحيا في ظلها اللاجئون في قطاع غزة. وكاتب التقرير لم يستند في رؤيته إلى مثل هذه الدراسات حين تناول جانب المساعدات التي تقدمها الاونروا والتي انتقدها بشدة، كما أننا نلمس أن الباحث غير دقيق في مسألة اطلاعاته، وذلك من خلال ما سرده في التقرير، إذ أن هذا التقرير كان عبارة عن مواقف ورؤى يسردها الباحث جاءت من خلال انطباعاته عن أعمال الاونروا مرتبطة بموقفه السياسي تجاه الاونروا واللاجئين الفلسطينيين.

كما انه لم يقدم أية مواقف ايجابية للاونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، بل كان هدفه تقديم كل ما يساهم في هدم الاونروا، وتشويه أعمالها وسياساتها الخدماتية أمام الولايات المتحدة والدول المانحة لميزانيتها.

أما بالنسبة **لتوجهه للإدارة الأمريكية** بهذا التقرير، يذكر انه يعود لسببين: الأول، الافتقار للتقييمات والتوصيات الواقعية حول السياسة الحالية للولايات المتحدة تجاه الاونروا. والثاني، أن الولايات المتحدة هي الممول الأكبر والمساهم الرئيسي في دعم موازنة الاونروا، لذا يمكنها التأثير على أعمال الاونروا وسياستها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

**تعليق :**

إن هدف الباحث كما يتضح من التقرير هو التحريض على الاونروا لدى الخارجية الأمريكية لكي تساهم في الضغط عليها لكي تغير من سياستها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وأن لا تقف موقف المحاباة للفلسطينيين ضد إسرائيل، وصولا إلى تفكيك الاونروا وإنهاء خدماتها، تمهيدا لحل مؤسساتها ودمجها في السلطات المحلية. وتكون أداة الضغط الأمريكية هي التمويل الممنوح للاونروا.

إن الرؤية المريضة والمنحازة التي ينطلق منها الباحث نحو العمل على تفكيك الاونروا وإنهاء خدماتها، بدعم ومساندة الولايات المتحدة، هي رؤية تنطلق من الموقف الإسرائيلي، تقول

مايا روزنفيلد(**): "إن الهجوم على الاونروا هو من تدبير وقيادة مراكز بحثية ذات توجهات يمينية متطرفة، ومن قبل وسائل إعلام في إسرائيل وغيرها من المؤسسات الإعلامية المؤيدة لإسرائيل ومنظمات اللوبي في الولايات المتحدة، وهي مقدمة بالدرجة الأولى للإدارة الأمريكية ... إن الهدف من الهجوم على الاونروا من قبل لندسي وأسلافه، هو مد ودعم الجهود الإسرائيلية بمادة بحثية كي يتسنى لها تقويض عمل الاونروا وتشويه سمعتها".

**مناقشة التقرير:**

استعرض الفصل السادس التوصيات والمقترحات التي يقترحها التقرير على الإدارة الأمريكية للتخلص الاونروا أو الحد من عملياتها تجاه اللاجئين، وهذه التوصيات والمقترحات استمدها التقرير من خلاصة قراءته لأوضاع الاونروا في الفصول الخمسة السابقة، وتمثلت هذه المقترحات والتوصيات في:

١ـ نقل مسؤوليات الاونروا إلى المفوضية العليا للاجئين.

٢ـ شطب المواطنين من مسؤولية الاونروا.

٣ـ السير نحو تزويد الخدمات على أساس الحاجة.

٤ـ الحد من التصريحات العامة.

٥ـ التدقيق في الموظفين المحليين واللاجئين.

٦ـ رصد الكتب الدراسية والمعلمين.

٧ـ إعادة التفكير في خدمات سيارات الإسعاف.

٨ـ تنقيح الخدمات الاجتماعية والإغاثة.

٩ـ توسيع قروض السكن.

١٠ـ مراجعة برنامج التمويل الصغير والمشروع الصغير.

١١ـ تقليص عدد مكاتب الاونروا.

١٢ـ تدقيق حسابات الاونروا من قبل شركة خاصة.

١٣ـ وضع معايير خاصة لاختيار المفوض العام للاونروا.

ويعتمد كاتب التقرير على قدرة الولايات المتحدة ونفوذها في فرض هذه التوصيات والمقترحات على الاونروا، من خلال الضغط المالي باعتبارها الممول الرئيس لميزانية عمليات الاونروا. كما أن الدعم الأمريكي يخضع لقانون المساعدات الخارجية لسنة ١٩٦١، الذي نص على انه لا يجوز توجيه مساعدات للاونروا إلا لأهداف الإغاثة والتشغيل. ويعتبر كاتب التقرير

أن الاونـروا خالفت هذا الـنص فـي تعاملهـا مـع اللاجئين الفلسطينيين. أي انـه يستخدم السياسة والقانون في التحريض على الاونروا.

ويشير فـي بدايـة الفـصل السادس إلـى مـستقبل الاونـروا والخيـارات السياسية للولايـات المتحدة، ومتسائلا: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض تغيرات على الاونروا؟.

يـرى التقرير انـه لا يمكن فـي الوقت الحـالي أن تتمكن الولايـات المتحدة من فرض قوتهـا التمويلية علـى الاونـروا لدفعها لإجراء تغيرات فـي سياستها الخدماتية، دون ربط زيادة تمويل الاونروا وبقائه بتغيير هذه السياسات، بل وحشد الممولين الكبار فـي هذا الاتجاه لاسيما الاتحـاد الأوروبـي، وهـو مـا يمكن أن يمثل ضـغطا كبيـرا علـى الاونـروا لتغيير سياستها. ولكن مـا هـو واضح الآن في السياسة الدولية أن ثمة اختلافات في الرؤى بين المانحين تجاه الاونـروا، وكذلك قيمـة تمويـل الولايـات المتحـدة انخفض مـن ٧٠% إلـى ١٧% عـام ٢٠٠٧، وهـذا يعنـي أن قـوة الضغط الأمريكية يمكن أن تضعف وخصوصا إذا حاولت الاونـروا البحث عن مصادر للتمويل دون الولايات المتحدة من دول شرق أوسطية، والاتحاد الأوروبي، وبلدان عربية، وإذا حدث هذا من وجهة نظر التقرير، فانه يعني خسارة كبيرة للولايات المتحدة وهزيمة للدبلوماسية الأمريكية.

لهذا يطالب التقرير البيت الأبيض القيام بحث الاونـروا علـى إجراء تغييرات فـي سياستها، أي رفـع الأمـر إلـى جهـة أعلـى مـن وزارة الخارجيـة، لكـي تـصنع قـرار ملزمـا للآخـرين تجـاه الاونروا، ويضع التقرير جملة التوصيات والمقترحات السابقة أمام صانع القرار الأمريكي لكي يتخذ قراره في ضوئها.

وهذه الرؤية التي يقدمها التقرير حول مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والاونروا، أو مـا يتعلق بإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين خـارج الدائرة الفلسطينية، يستند فيها إلـى تقارير إسرائيلية، تقول "مايا روزنفيلد" في ردها على التقرير انـه يستند إلـى مصدرين: "الأول، سلسلة أوراق حـول الاونـروا أعدتها "ارلين كوشنير" وهـي كاتبـة إسرائيلية متفرغـة تقيم فـي إسرائيل وهي صاحبة توجهات قومية متطرفة، وتعمل محققة صحفية لصالح مركز أبحـاث سياسـة الشرق الأدنى تحت إشراف وكالة مصادر الأنباء الإسرائيلية. والمصدر الثاني، يتمثل في نشرة صدرت فـي مـايو ٢٠٠٨عن مركـز غلوريـا (الإسـرائيلي) وهـو معقل صـقور وغـلاة اليمين المتطـرف، وورقة أخرى صدرت عن مركز هرتسيليا حول شؤون الشرق الأدنـى". وتؤكد "روزنفيلد" بـان ورقة كوشنير وورقة هرتسيليا لا تشكلا دراسات عن الاونـروا، وإنما صيغت بأسلوب رخيص متعالي، وتحملان وجهة نظر تقول بان الاونروا ما هي إلا أداة لخدمة الإرهاب الفلسطيني". وقد أعـاد "الندسـي"، كمـا تقـول "روزنفيلـد"، صـياغة عبـارات هـذه الأوراق وأجـرى عليهـا بعـض التعديلات ليصل إلى هدفه وهو إسدال الستار على تفويض وصلاحية الاونروا.

كل هذا يؤكد أن كاتب التقرير غير محايد بل هو منحاز بكل شدة إلى إسرائيل ورؤيتها حول الاونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين، لان تصفية الاونروا هو عمليا يعني تصفية قضية اللاجئين، وهو هدف إسرائيل المركزي، لهذا نرى كاتب التقرير كثيرا ما يشير إلى استحالة عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجر منها.

سنحاول في مناقشة توصيات التقرير، استعراض بعض القضايا التي طرحها التقرير والتي توضح مدى انسجام المؤلف مع الرؤية الإسرائيلية:

١- يدعي التقرير في الفصل الأول: (أصول قضية اللاجئين ونشأة الاونروا)، أن الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وقعت بعد الانسحاب البريطاني من فلسطين، ودخول الجيوش العربية الحرب بعد رفضهم لقرار التقسيم. وأن السكان الفلسطينيين هربوا أو تم دفعهم إلى الخارج. وهو بذلك يريد أن ينفي عن إسرائيل المسؤولية عن تهجير الفلسطينيين.

**تعليق :**

إن الباحث ينطلق وفق هذه الرؤية من مرجعيات إسرائيلية أو مؤيدة لإسرائيل، أمثال: بني موريس، ومارتن جلبرت، وهاري اليس. ولكن الحقيقة التي سجلتها كتب التاريخ ودراسات الباحثين أن الحرب العربية الإسرائيلية بدأت قبل الانسحاب البريطاني من فلسطين، وأكبر دليل على ذلك مذبحة دير ياسين التي نفذتها العصابات الصهيونية في ٩ ابريل/ نيسان ١٩٤٨، أي قبل الانسحاب البريطاني بأكثر من شهر. ويؤكد د. سلمان أبو ستة على بدايات الهجوم الصهيوني على القرى والبلدات العربية قبل دخول الجيوش العربية أرض فلسطين، يقول: "إن الصهاينة قد احتلوا (٢١٣) قرية قبل نهاية الانتداب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥، وطردوا (٤١٣ ألف) لاجئ. وإذا أضفنا الـ ٢٧ يوما من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة، باعتبار أن القوات العربية لم تألف بعد المكان أو تستعد للقتال بالشكل الكافي، فيكون الصهاينة قد احتلوا (٢٩١) قرية، وطردوا (٥٠٠ ألف) لاجئ في تلك الفترة". وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفا، قبل أن تبدأ القوات العربية في إنقاذ فلسطين من الصهاينة، مما يعني أن اللاجئين تعرضوا للذبح والإرهاب ولم تكن المسألة هروبا بل تهجير بقوة السلاح.

٢- في الفصل الثاني، يقدم التقرير شرحا تفصيليا للخدمات التي تقدمها الاونروا للاجئين، من حيث التعليم والصحة والإغاثة وبرامج التمويل، مع بيان عدد الموظفين وعدد المستفيدين، وميزانية الاونروا لهذه الخدمات التي تشتمل على جميع مناطق عمليات الاونروا. في حين يمتدح الخدمات المقدمة في مجالي الرعاية الصحية والإغاثة.

ـ في مجال التعليم، يذكر التقرير أن أهداف الاونروا من تعليم اللاجئين هو: "تحسين حياتهم ومجتمعاتهم كمواطنين في التجمعات الفلسطينية والعربية والعالمية". ويرى التقرير أن الاونروا لكي تحقق أهدافها، اختارت المناهج التعليمية المتبعة في الدول المضيفة.

**تعليق :**

وهذا اتهام واضح لعمل الاونروا في مجال التعليم من جانب التقرير، بأنها تعمل على تأهيل اللاجئين لكي يصبحوا مواطنين في أماكن تواجدهم، بمعنى إدماجهم في الواقع الحالي، وليس الحفاظ عليهم لحين عودتهم.

وهذا الاتهام يتناقض مع توصية التقرير (رصد الكتب الدراسية والمعلمين) فإذا كانت الاونروا تعمل حقيقة من خلال التعليم على دمج اللاجئين في أماكن الشتات العربي، لماذا يطالب التقرير برصد الكتب الدراسية وإعادة تقييمها من قبل اليونسكو.

إلا أن التقرير يركز في هذه المسألة على واقع مناهج التعليم في السلطة الوطنية، وهذا تلقائيا ينعكس على موقف الكاتب السياسي تجاه إسرائيل، حيث يرى أن الكتب الدراسية التي تستخدمها السلطة الفلسطينية تحتوي على مواد "ذات توجه قومي عالي" وأنها " لا تعكس منهج السلام". لذلك يقترح: بما أن الاونروا مرتبطة بالأمم المتحدة فان مدارسها ليست مرتبطة بنظم التعليم في الدول المضيفة، لهذا على الاونروا أن تقدم للتلاميذ منهجا دراسيا من الأمم المتحدة، لا تقدم فيها مواد عنصرية ومعادية للسامية أو متعارضة مع قيم الأمم المتحدة، ويدعو الولايات المتحدة إلى حث اليونسكو على مراجعة الكتب الدراسية، والعمل على تغييرها أو تعديلها. وإذا رفضت الدول المضيفة هذه الإجراءات عليها حينئذ أن تتولى المسؤولية بالنسبة للتمويل وهيئات التدريس، أي تتخلى الاونروا عن مسؤولية التعليم.

ونرى أن هذا الادعاء مخالف لحقيقة الواقع الذي تعمل فيه الاونروا، إن اختيار الاونروا للمناهج الدراسية للدول المضيفة هو أفضل من وضع منهاج دولي من قبل الأمم المتحدة، لعدة أسباب: أولا،التكلفة المالية العالية التي سوف ترهق ميزانية الاونروا كل عام لطباعة الكتب والمقررات الدراسية. وثانيا، لا يمكن خلق نظامين للتعليم في نطاق الدولة الواحدة لان هذا سيؤثر على مستقبل الطلاب حين الوصول إلى الجامعات.

إن كاتب التقرير لا يعجز الوسيلة التي يدس بها ضد الاونروا، للتحريض عليها خدمة للمصالح الإسرائيلية، ففي مسألة التقييم التي يشير إليها يستند إلى رؤى إسرائيلية في تقييم الكتب الدراسية والحكم عليها بأنها تحوى موادا تحريضية (ضد إسرائيل طبعا)، يشير التقرير إلى انه من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ صدرت ثلاث تقييمات للكتب الدراسية (فترة وجود الكاتب في الاونروا) عن مؤسسات يعتبرها هو ثقة ويستند إليها في حكمه على الكتب الدراسية، وهذه

المؤسسات هي: مركز مراقبة تأثير السلام (تغير أخيرا إلى، معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي)، والمركز الإسرائيلي ـ الفلسطيني للبحث والمعلومات، والباحث "ناثان براون" من جامعة جورج واشنطن.

وما لم يذكره المؤلف أن هذه المراكز هي إسرائيلية ويقوم عليها غلاة الباحثين المتطرفين تجاه الحق الفلسطيني. ويؤكد هذا ما يشير إليه التقرير نفسه بان السفارة الأمريكية في تل أبيب تعتمد على المركز الإسرائيلي ـ الفلسطيني للبحث والمعلومات في تقييم الكتب الدراسية الفلسطينية.

ويتناقض أيضا مع نفسه حين يقول أن هذا المركز قدم تقريرا للسفارة في مايو ٢٠٠٣، وذكر فيه أن "المنهاج الفلسطيني لا يحرض بشكل مكشوف ضد إسرائيل واليهود ولا يحرض على الكراهية والعنف بشكل مكشوف أيضا، بل يؤكد على التسامح الديني". إلا أن أسلوب الكاتب في النيل من الاونروا والتحريض عليها يدفعه للقول في مسألة التسامح الديني، أن "هذه الكتب فشلت في توسيع هذه المبادئ والمفاهيم لتشتمل على اليهود ودولة إسرائيل".

ـ أما بخصوص ما يتعلق بالمعلمين والموظفين من اللاجئين في الاونروا، فانه يشكك في نزاهتهم ومصداقيتهم في كتابة التقارير ورفعها إلى رئاسة الاونروا حول التعليم، ويعتبرهم متعاطفين مع أخوانهم اللاجئين، ويرجع ذلك حسب رأيه إلى "التأثير الكاسح للأحزاب السياسية، ويغمز في قناة حركة حماس وتأثيرها في غزة وعلى اتحاد المعلمين"، لأنه يدرك موقف الولايات المتحدة والمجتمع الغربي من حركة حماس. وكأن كاتب التقرير يريد من المعلمين أو الموظفين أن يكونوا منسلخين وطنيا عن أهاليهم ويصبحوا جواسيس لدى الاونروا. لهذا يوصي بان "يتم إنشاء مجموعة من مراقبي الفصول الذين يتحدثون العربية من بلدان أخرى غير مضيفة للاونروا، مهمتها مراقبة الفصول، وهذا سيمكن الاونروا ومانحيها من مواجهة الاتهامات الموجهة لمعلمي الاونروا بأنهم متأثرون بالمنظمات الإرهابية مثل حماس".

كما يتهم التقرير موظفي الاونروا بتورطهم في بعض الأعمال الإرهابية في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك اعتمادًا على المعلومات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية في هذا الإطار، لهذا يطالب التقرير من الاونروا، التدقيق فيما يخص الموظفين واللاجئين المستفيدين من الخدمات، نظرًا لوجود تجاوزات عدة على صعيد عدم التدقيق في إجراءات تعيين موظفي الوكالة، وقبول طلبات المستفيدين من خدماتها، حيث تم توجيه عديد من التهم لعدد من موظفي الاونروا في الأراضي الفلسطينية، كما يذكر التقرير، مفادها تواطؤ هؤلاء مع الفلسطينيين الذين يقومون بتنفيذ عمليات (إرهابية)؟ ضد الإسرائيليين من خلال تزويدهم بوثائق سفر الأمم

المتحدة، وعربات الإسعاف الخاصة بالاونروا لتجاوز نقاط التفتيش الإسرائيلية في غزة، والسماح باستخدام ساحات المدارس التابعة للاونروا كمعسكرات للتدريب خلال الأجازات الصيفية، إلى جانب التجاوزات المالية المتمثلة في تقديم رواتب لأفراد ينتمون لحركات سياسية معادية لإسرائيل على رأسها حركة حماس.

ومن هذا المنطلق يطالب وزارة الخارجية الأمريكية أن تزود الاونروا بالمعلومات الخاصة بتعريف العمل الإرهابي، استنادًا إلى الاتفاقيات الدولية لمنع تمويل الإرهاب. وكذلك حث المختصين في الوكالة على التدقيق في هوية الموظفين واللاجئين، من خلال لوائح الخارجية الأمريكية للمسجلين كإرهابيين، والتشدد في توقيع العقوبات المنصوص عليها على مرتكبي المخالفات، وعدم تقديم الدعم لكيانات سياسية إرهابية ـ حسب التقرير ـ وهي على سبيل المثال: حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، وكتائب شهداء الأقصى.

عبر تاريخ الاونروا الذي تجاوز الستين عاما لم يوجه نقد للمعلمين أو الموظفين بل كانوا في مجال المدح دائما، والغالبية العظمى من اللاجئين يفضلون مدارس الاونروا على المدارس الحكومية ليس فقط لعدم دفع مقابل مادي بل لقوة التعليم وأفضلية المدرسين، وهذا تؤكده الحقائق على أرض الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. والذي لم يغب عن بال كاتب التقرير بل يدركه تماما، أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع سياسي وتتنازعه عدة تيارات سياسية، ومن الطبيعي أن يكون لموظفي الاونروا ميول سياسية وانتماءات حزبية، فهم أبناء هذا المجتمع ويتأثرون به، وهذا لا تعارضه الاونروا، بل تعارض وتحاسب كل من يستخدم العنف أو يتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

والتقرير نفسه في الفصل الأول يمتدح التعليم في الاونروا، يقول: "كانت مدارس الاونروا لعدة سنوات، ذات تقدير واحترام في الشرق الأوسط ، إذ حققت نتائج امتحانات طلابها نسبا مرتفعة تشبه التي في مدارس الحكومة، بل حتى أعلى منها، وأصبحت المدارس في طليعة تعليم البنت العربية في المنطقة، وشهادة التخرج من الاونروا أصبحت عمليا تضمن الوظيفة". وما يشير إليه التقرير يتناقض مع رؤيته تجاه المعلمين، من حيث أن مواقفهم السياسية لم تؤثر على عملهم في مجال التعليم، لان الموقف السياسي لدى موظفي الاونروا هو خارج نطاق عملهم، حيث لا تسمح الاونروا لموظفيها التعاطي مع الشأن السياسي داخل أروقة الصفوف التعليمية.

أما بالنسبة للاتهامات الإسرائيلية التي وجهت لموظفي الاونروا، فقد اثبت المحكمة الإسرائيلية براءة هؤلاء الموظفين من التهم التي وجهت لهم، كما يقول التقرير نفسه. ومسألة الرواتب للموظفين فان الاونروا تدفع الراتب لمن يقوم بعمله وليس لأنه ينتمي إلى حركة حماس أو الجهاد أو حركة فتح، فالاونروا تتعامل مع الموظفين كأفراد لاجئين وليس كانتماءات سياسية.

٣ـ في الفصل الثالث، يستعرض التقرير تطور عمليات الاونروا منذ نشأتها، والأهداف التي أنشأت من أجلها، وكيف تحولت هذه الأهداف عن مسارها، وصراع الوكالة المستمر مع المانحين حول تسييس الإغاثة، وصرف الإغاثة أو الخدمات بناء على الوضع وليس بناء على الحاجة.

يرى التقرير أن الاونروا أنشأت من أجل تحقيق هدف إعادة توطين اللاجئين، وقد سعت منذ نشأتها إلى تنفيذ هذا الهدف تنفيذا لقرار الأمم المتحدة من إنشائها، حيث قامت في عام ١٩٤٩ بتنفيذ برنامج "التشغيل من أجل الاندماج" وتمكنت من دمج نحو (١٠٠) ألف لاجئ، ومن عام ١٩٥١ـ ١٩٥٧ نفذت برنامج "التحسين من أجل الدمج" وتمكنت من دمج نحو (٢٣,٨٠٠) لاجئ، وهؤلاء بالتالي استغنوا عن خدمات الإغاثة. واعترفت الاونروا أن برنامج الدمج قد فشل وذلك بسبب رفض اللاجئين التنازل عن حق العودة والتعويض، وكذلك إلى عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط .

وينتقد التقرير مبررات الاونروا للفشل، بأن أي إنسان يعتبر أن العودة إلى إسرائيل هي إمكانية واقعية فهو واهم، وأن مسألة الدمج أو التوطين يمكن أن تحدث في أوضاع مستقرة. كأن الباحث يريد من الاونروا الاستمرار في عملها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

وإذا عدنا إلى قرار إنشاء الاونروا في عام ١٩٤٩، نجد أن مهمة الاونروا تقديم المساعدة للاجئين والحفاظ على حقوقهم وحمايتهم دون المساس بالفقرة (١١) من القرار ١٩٤، بمعني أن الاونروا عليها تقديم المساعدات والخدمات للاجئين إلى حين إيجاد حل لقضيتهم وفق القرار الاممي ١٩٤. والمساعدات الإنسانية والتنموية التي تقدمها الاونروا في جميع مناطق عملياتها، تعد التزاما دوليا تجاه اللاجئين واستمرار عملها مرتبط بحل قضية اللاجئين. قد حققت تلك الخدمات الاستقرار المعيشي للاجئين وخففت كثيرا من معاناتهم ومحنتهم، وفي مقابل هذه الخدمات لم تطلب الاونروا من اللاجئين نسيان الوطن وعدم التمسك بحق العودة، بل على العكس من ذلك فهي مازالت قائمة على الحفاظ على حقوقهم وحمايتهم في كل أزمات الصراع منذ النكبة وحتى اليوم.

ورغم أن قرار إنشاء الاونروا (٣٠٢/ لسنة ١٩٤٩) نص على أنها وكالة مؤقتة، إلا أن الأمم المتحدة تقوم كل ثلاث سنوات بتجديد عملها، وقد منحتها التفويض مؤخرا لعام ٢٠١١. وهذا يعني التزام المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين إلى حين حلها.

إن هذا الموقف من الاونروا، والذي يدعمه المجتمع الدولي، والمتمثل في بقائها لحين حل قضية اللاجئين، لم يعجب كاتب التقرير الذي يتبنى الرؤية الإسرائيلية تجاه الاونروا، والتي تقول بان الاونروا مظلة دولية تحافظ على قضية اللاجئين، لهذا يتهم الاونروا بأنها "تحولت من تنفيذ

أهداف إنسانية إلى تحقيق أهداف سياسية، من خلال إبقائها على حالة الفوضى التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية، قطاع غزة، ولبنان، وذلك في محاولة لإعادتهم إلى أراضيهم الفلسطينية"، وهذا ما يرفضه كاتب التقرير ويعتبره أمرا مرفوضا ومستحيلا، كيف يعودون إلى الأرض التي أصبحت إسرائيل.

وحين وجد كاتب التقرير أن مسألة الخدمات هي قضية حيوية وهامة لدى الاونروا، أخذ يغمز في قناتها ويتهم الاونروا بالتوسع في قبول من تطلق عليهم وصف اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن متطلبات الوثائق التي لا تثبت أحقية الفرد في أن يكون لاجئًا غير صارمة، كما أنها قابلة للتزييف، حيث تعتمد فقط على تقديم إحدى فواتير المرافق العامة الصادرة قبل أيار ١٩٤٨ وفي بعض الأحيان تتغاضى الاونروا عن وجود هذه الوثائق، وهو الأمر الذي يزيد من أعداد من لهم حق العودة إذا ما تم الاتفاق على هذا التوصيف للاجئ. لهذا يطالب بتطوير بند الخدمات، وذلك في محاولة لإعادة هيكلة أنشطة الاونروا، وتخصيص الدعم المالي للخدمات الأساسية، وتكثيف الاهتمام بالحالات الطارئة، وإعطاء الأولوية لغير القادرين بين المستفيدين من خدمات الاونروا، وليس تقديم الخدمات حسب الوضع بل حسب الحاجة.

كما يشير التقرير إلى عدم تقديم التعليم والعلاج مجانا لكل اللاجئين بمن فيهم القادرين على دفع تكلفة هذه الخدمات، إذ يجب تقليص الخدمات المقدمة للطبقة المتوسطة من اللاجئين، في مقابل تعزيزها لطبقة المعدمين والفقراء.

ويحث التقرير الاونروا بالتوسع في القروض السكنية، حيث بات من الضروري أن تتوسع الاونروا في منح وتمويل مشروعات الإسكان للاجئين الفلسطينيين، وفي هذا الإطار، يجب على الولايات المتحدة أن تدعم وتمول المشروعات التي توفر المساكن للاجئين الفلسطينيين خارج مخيماتهم، بهدف التشجيع على إعادة التوطين في المجتمعات المضيفة.

إن كاتب التقرير يتناسى الفترة التي قضاها في عمله بالاونروا من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧، وهي فترة من أكثر الفترات صعوبة وقسوة في حياة الفلسطينيين ومنهم اللاجئين خاصة، ففي هذه الفترة اندلعت انتفاضة الأقصى، واستخدمت القوات الإسرائيلية إجراءات غير مسبوقة في عدوانها على الفلسطينيين، حيث اخضع قطاع غزة إلى إغلاق وحصار شبه محكم، وتعرض للقصف المكثف الذي أدى إلى تدمير عشرات المنازل، وأعيد احتلال الضفة الغربية وتقسيمها إلى كانتونات تفصل بينها الحواجز، مما جعل الحياة صعبة وقاسية إلى درجة كبيرة، وكان له تأثير كبير في انهيار الاقتصاد الفلسطيني، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وانخفاض مستوى دخل الفرد إلى مستوى متدني.

وجاء انتخاب حركة حماس، في هذه الفترة، وفوزها بمقاعد التشريعي وتشكيل الحكومة، ليزيد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين سوء، بعد أن فرض المجتمع الدولي حصارا خانقا على قطاع غزة، حتى وصلت نسبة الفقر إلى ما يزيد عن ٨٠% حسب التقارير الدولية.

كل هذا، وضع الاونروا أمام مسؤولياتها تجاه اللاجئين فلم يعد مبدأ الخدمات حسب الحاجة بل حسب الوضع، فقدمت خدماتها لكل اللاجئين بلا استثناء، كما وفرت المأوى والغذاء لمن أصبح دون مأوى، وعملت على إعادة بناء أو ترميم بيوت اللاجئين في المخيمات التي تضررت جراء القصف الإسرائيلي، وكانت خدمات الاونروا وعملياتها لصالح اللاجئين من اكبر وأضخم العمليات التي واجهتها، وقد ساندتها العديد من الدول الأوروبية والعربية في دعم عملياتها وخدماتها من الناحية الإنسانية، حيث تمكنت كثيرا من تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة خاصة بالنسبة للاجئين.

٤- في الفصل الخامس، يدعي التقرير أن الاونروا أطالت وضع اللاجئين الفلسطينيين، وأنها لم تقم بالسعي بشكل جاد نحو توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، لهذا يتناول قضية من أخطر القضايا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهي قضية تحويل اللاجئين الفلسطينيين من إشراف الاونروا إلى إشراف المفوضية العليا للاجئين، وقد جعل هذه المسألة توصيته الأولى الموجهة إلى الإدارة الأمريكية، كخطوة هامة لإنهاء عمل الاونروا.

**تعليق :**

لكي نلمس خطورة هذه المسألة على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، سنقوم بالمقارنة بين تفويض الاونروا وتفويض المفوضية العليا من قبل الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين.

١- كان إنشاء قرار وكالة الاونروا متزامنا مع قرار إنشاء المفوضية العليا للاجئين، حيث صدر القرار رقم ٣٠٢ الخاص بإنشاء الاونروا في ١٩٤٩/١٢/٨، وصدر قرار رقم ٣١٩ الخاص بإنشاء المفوضية في ١٩٤٩/١٢/٣.

٢- وتميز قرار الاونروا بأنها وكالة مؤقتة ومختصة باللاجئين الفلسطينيين فقط ، في حين أن المفوضية العليا هي وكالة دائمة ومختصة بكل اللاجئين في العالم ما عدا اللاجئين الفلسطينيين.

٣- وتتلقى الاونروا تمويلها من تبرعات الدول، أما المفوضية فإنها تمول من ميزانية الأمم المتحدة مباشرة.

٤- وحين تم الاتفاق الدولي على اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولها في عام ١٩٦٧، وهي الاتفاقية الدولية الخاصة بمركز اللاجئين ، وتعد من أهم الاتفاقات الدولية التي صدرت بعد الحرب

العالمية الثانية. وقد رفضت الولايات المتحدة وبشدة إدماج اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار المفوضية أو في هذه الاتفاقية.

٥ـ وفي مسألة التعريف، جاء تعريف الاونروا محدد وخاص، حيث نص على أن اللاجئ هو: "الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران ١٩٤٦ وحتى ١٥ أيار ١٩٤٨ (أي قبل عامين من الحرب) والذي فقد بيته ومصدر رزقه جراء حرب ١٩٤٨، ولجأ إلى احدي الدول حيث تقدم الاونروا مساعداتها، ويشتمل هذا التعريف على أهلية تقديم المساعدات لأولاد وأحفاد اللاجئين".

أما تعريف المفوضية فانه عام ويرتبط بقضايا مختلفة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث نص بأن اللاجئ هو: "كل شخص يوجد نتيجة لأحداث أو بسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة".

وكما نلاحظ ثمة فارق كبير بين التعريفين، حيث أن تعريف الاونروا يتعامل مع اللاجئين بشكل جماعي، ومختص باللاجئين الفلسطينيين فقط ، ورغم أن تعريف الاونروا تشوبه كثير من النواقص وحرمان العديد من اللاجئين من المساعدة أو من اعتبارهم لاجئين لهم حقوق إنسانية وسياسية، الا انه أفضل من تعريف المفوضية الذي يتعامل مع اللاجئ على أساس فردي وليس جماعي، حيث نص على الاضطهاد الواقع على الشخص بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو آرائه السياسية، وهذا يدلل على مدى انطباقها على حالات اللجوء السياسي للأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد من قبل حكوماتهم، أكثر من شمولها لحالات اللجوء الجماعية. وتعد هذه الاتفاقية رغم صفتها الدولية، اتفاقية خاصة بشعوب محددة، هي شعوب أوروبا المتضررة من ويلات الحرب العالمية الثانية، لهذا كان التعريف وفقاً لمفاهيم أوروبية، ومن أجل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الأوربيين الذين تركوا ديارهم نتيجة الحرب، وقد توسعت في تعريفها للاجئ لاحقا في بروتوكول ١٩٦٧ ليشتمل على كل الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد ويصبحون لاجئين خارج ديارهم.

٦ـ إن المهام المنوطة بالمفوضية العليا متباينة تماما مع المهام المنوطة بها الاونروا، حيث أن مهام المفوضية هي توفير الحماية للاجئين والسعي لإيجاد حلول دائمة لمشكلاتهم وذلك: بتسهيل العودة الطوعية إلى أوطانهم، أو دمجهم في بلد اللجوء، أو توطينهم في بلد ثالث وتقديم المساعدات لهم.

وإذا نظرنا إلى هذه المهام نجد أنها غير ممكنة التطبيق بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، من حيث أن العودة الطوعية ترفضها إسرائيل، والدمج والتوطين يرفضه اللاجئون، بهذا لا تستطيع المفوضية تنفيذ مهامها بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

أما مهام الاونروا فإنها تتمثل حسب نص قرار إنشائها، في مساعدة وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (١١) من نص القرار ١٩٤، وهو النص الخاص بحق عودة اللاجئين وتعويضهم، وكذلك التعاون مع الحكومات المحلية (المضيفة للاجئين) بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل. إذن ليس من مهمات الاونروا توطين اللاجئين الفلسطينيين أو البحث لهم عن أماكن للجوء أو التوطين، بل عليها مساعدتهم وحماية حقوقهم لحين حل قضيتهم وفق القرار ١٩٤.

٧ـ لقد حافظت الاونروا على الكيانية الفلسطينية والهوية الوطنية الفلسطينية، فلم تحاول أن تفرض نفسها كحامية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفق الرؤية السياسية بل وفق الرؤية الإنسانية، لهذا بقيت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وهي صاحبة الحماية القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين.

أما التعامل مع المفوضية العليا سوف يلغي المكاسب السياسية التي حققها اللاجئون في ظل وجود الاونروا، لان المفوضية ستتعامل على أساس أنها تمثل الحماية للاجئين الفلسطينيين ولها حق التصرف بهم، لان مفهوم الحماية الذي توفره المفوضية يتعلق بالحقوق الفردية، وذلك ينسجم مع رغبة إسرائيل في التعامل مع ملف اللاجئين وفق منظور إنساني ـ اقتصادي، وفي إطار سياسة لم الشمل، لهذا دائما توجه إسرائيل الاتهام للاونروا بأنها مظلة دولية تحافظ على حقوق اللاجئين، ومن هنا كان مسعاها الدائم للبحث عن الوسائل العملية لتفكيك الاونروا وإنهاء دورها بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

وقد التقط كاتب التقرير هذه الإشارات الإسرائيلية وبنى عليها رؤيته في إلغاء دور الاونروا واستبداله بالمفوضية العليا، والتي يعتبرها نجحت كثيرا في توطين اللاجئين وإيجاد أماكن أخرى لهم غير أوطانهم، لأنها تتعامل مع اللاجئين بشكل سياسي وليس كخيار إنساني كما هو الحال بالاونروا.

**الخاتمة :**

إن ما قدمه كاتب التقرير من توصيات ومقترحات تعبر بشكل أساسي عن موقفه المناهض لوجود الاونروا ودورها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وينسجم موقفه هذا تماما مع الموقف الإسرائيلي الداعي إلى حل الاونروا ودمج خدماتها في الدول المضيفة.

إن إطالة أمد وجود الاونروا ليس من مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، بل هو من مسؤولية المجتمع الدولي الذي طوال ستين عاما من عمر الاونروا، وواحد وستين عاما من عمر نكبة الشعب الفلسطيني، لم يصل إلى حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ولم يتمكن من تحقيق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨، كما لم يستطع المجتمع الدولي حماية الشعب الفلسطيني واللاجئين منه من العدوان الإسرائيلي المتواصل عليه، مما زاد في معاناتهم وقسوة الحياة عليهم.

لهذا مازال دور الاونروا أساسيا ومركزيا في حياة اللاجئين الفلسطينيين، بما توفره لهم من خدمات تعليمية، ورعاية صحية، وخدمات إغاثة، والحد من معاناتهم وحالات الفاقة والبؤس لديهم.

**توصيات :**

١ـ رفض ما جاء في تقرير "جيمس لندسي" جملة وتفصيلا من اتهامات موجهة للاونروا، وكذلك كل توصياته ومقترحاته الموجه للإدارة الأمريكية.

٢ـ التمسك بوكالة الغوث (الاونروا) كهيئة دولية مسؤولة عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم لحين حل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

٣ـ نطالب الاونروا بزيادة خدماتها ودعمها للاجئين الفلسطينيين في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يواجهها اللاجئون في قطاع غزة نتيجة للظروف السياسية.

٤ـ ندعو الدول العربية إلى زيادة دعمها لميزانية الاونروا، حيث أن الدول العربية تقدم فقط ٨% من مساهمتها في الميزانية، لكي تواجه الاونروا الضغوط الدولية التي يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل قضية اللاجئين.

٥ـ ندعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى التشهير بكاتب التقرير وبمواقفه المناهضة لحقوق الشعب الفلسطيني، وكشف زيف ادعاءاته تجاه الاونروا واللاجئين الفلسطينيين، ورفض توصياته ومقترحاته.

---

* كاتب وباحث، مدير عام المركز القومي للدراسات والتوثيق ـ غزة

** مايا روزنفيلد: باحثة في معهد ترومان بالجامعة العبرية، كتبت ردا على تقرير جيمس لندسي، وصدرت ترجمته عن مركز التخطيط الفلسطيني، سلسلة ترجمات إستراتيجية، العدد الثاني/ أكتوبر ٢٠٠٩، من ترجمة زهير عكاشة.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.